

قائمة الجداول

رقم الصفحة	رقم الجدول
٤٨	١-٢
٥١	٢-٢
٥٣	٣-٢
٥٥	٤-٢
٥٧	٥-٢
٦١	٦-٢
٦٣	٧-٢
٦٥	٨-٢
٦٧	٩-٢
٧١	١٠-٢
٧٤	١١-٢
٧٨	١٢-٢

قائمة الجداول

رقم الصفحة	رقم الجدول
٨٠	١٣-٢
٨٣	١٤-٢
٨٧	١٥-٢
٩٣	١-٣
٩٥	٢-٣
٩٦	٣-٣
٩٨	٤-٣
٩٩	٥-٣
١٠١	٦-٣
١٠٢	٧-٣
١٠٤	٨-٣
١٠٥	٩-٣
١٠٧	١٠-٣
١٠٨	١١-٣
١١٠	١٢-٣
١١١	١٣-٣

قائمة الجداول

رقم الصفحة		رقم الجدول
١١٢	مصنوفة معاملات ارتباط الرتب بين متغيرات الدراسة المختلفة	١٤-٣
١١٤	الصعوبات التي تواجه المتعاملين مع المؤسسات المحلية لتمويل الصادرات	١٥-٣
١١٤	الأهمية النسبية لأسعار الفائدة المقترحة لتمويل الصادرات	١٦-٣
١١٦	الأهمية النسبية لمقترحات المصدرين للتغلب علي العقبات التي تواجههم	١٧-٣
١١٨	توزيع التمويل اللازم للمراحل التصديرية المختلفة حسب درجة الحساسية المختلفة	١٨-٣
١٢١	اقتراحات المصدرين لدعم بعض المجالات	١٩-٣
١٢٤	الأهمية النسبية لبعض نظم التمويل من وجهة نظر مصري عينة الدراسة	٢٠-٣
١٣٨	المبالغ المخصصة من بنك الاستثمار القومي للبنوك المختلفة كقروض للنشاط التصديري خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٠	١-٤
١٤٢	توزيع الاعتماد المخصص للصادرات علي الأنشطة المختلفة خلال عام ١٩٩٨-١٩٩٩	٢-٤
١٤٣	توزيع الاعتماد المخصص للصادرات علي الأنشطة المختلفة خلال عام ١٩٩٩-٢٠٠٠	٣-٤
١٤٥	حجم التمويل المقترح من البنك المصري لتنمية الصادرات لبعض القطاعات الإنتاجية	٤-٤

مقدمة

تمهيد

تتصدر قضية تنمية الصادرات قائمة اهتمامات الدولة، باعتبار أن التصدير قضية مصيرية ، وهو المحرك الرئيسي لعملية التنمية . وانطلاقاً من أن تنمية الصادرات المصرية بصفة عامة و الزراعية منها بصفة خاصة، أصبح ضرورة حتمية في ظل المتغيرات العالمية الجديدة، فقد زاد الاهتمام بها في الآونة الأخيرة في محاولة لإيجاد مناخ تصديري أفضل يساهم في علاج العجز في الميزان التجاري، والذي بلغ نحو -٢٩٤٥٢ مليون جنية علم ٢٠٠٠، حيث انخفضت نسبة تغطية الصادرات الكلية للواردات الكلية إلي نحو ٣٣,٨% عام مقابل ٤٦,٧% عام ١٩٩١، وكذلك انخفضت نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية من ٢٣,٤% عام ١٩٩١ إلي ١٩% عام ٢٠٠٠ . بالإضافة إلي ذلك نسبة ما تساهم به الصادرات الزراعية في الصادرات الكلية لا يتعدى نحو ١٣% كمتوسط للفترة (١٩٩١-٢٠٠٠)، الأمر الذي يعكس خطورة الموقف، ويتطلب ضرورة العمل علي إزالة المعوقات التي تقف أمام زيادة الصادرات، والتي من أهمها مشكلة التمويل.

مشكلة الدراسة :

تعد مشكلة تمويل الصادرات المصرية بصفة عامة، والزراعية منها بصفة خاصة من أهم المشاكل التي تواجه المصدرين وتحول دون زيادة صادراتهم، حيث أن عملية التصدير في كافة مراحلها بدءاً من مرحلة بحوث السوق، وعملية الإنتاج، والتعبئة، والتغليف، والترويج للمنتج و تسويقه .. الخ ، في حاجة دائمة ومستمرة لتوفير خدمات التمويل. وتكمن هذه المشكلة في قصور التمويل الميسر المتاح للصادرات، وخاصة في القطاع الزراعي ، والذي يحتاج لاستثمارات كبيرة للتحويل إلي الاقتصاد التصديري.

ويعد ارتفاع أسعار الفائدة علي القروض من أهم العقبات التي تقف أمام المصدرين عند تمويل صادراتهم نظراً لزيادة التكاليف علي المنتجات المصدرة مما يقلل من قدرتها علي المنافسة في الأسواق الخارجية. بالإضافة إلي ذلك فيؤدي عدم وجود نظام تمويلي محدد الملامح للصادرات الزراعية يراعي

طبيعتها الخاصة، إلي إجماع الكثير من البنوك عن تمويل هذا النشاط لارتفاع درجة المخاطرة به.

هدف الدراسة :

يتحدد الهدف الرئيسي للدراسة في وضع إطار مقترح لنظام تمويل الصادرات الزراعية، يساعد علي زيادة قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية. ويأتي تحقيق هذا الهدف من خلال :

- دراسة الوضع الحالي للصادرات الزراعية المصرية.
- التعرف علي الوضع الحالي لتمويل الصادرات الزراعية ومشاكله.
- التعرف علي الاتجاهات الحديثة في تمويل الصادرات من خلال تجارب بعض الدول الأخرى في هذا المجال.

منهج الدراسة :

اعتمدت الدراسة في مصادرها علي استمارات الاستقصاء التي وجهت لعدد من مصدري الحاصلات الزراعية (بيانات أولية)، كما تم الحصول علي بيانات ثانوية من مصادر مختلفة مثل البنك المصري لتنمية الصادرات، الشوكة المصرية لضمان الصادرات، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ووزارة التجارة الخارجية - قطاع التجارة الخارجية، مركز تنمية الصادرات المصرية، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي. بالإضافة لذلك فقد تم الاستعانة ببعض المعلومات من المجلس السلي لتصدير الحاصلات الزراعية وبعض المصادر العالمية من خلال المطبوعات التي تصدرها بعض المنظمات العالمية .

وتحقيقاً لهدف الدراسة تم استخدام كل من المنهج التحليلي الوصفي والكمي لبيانات الصادرات الزراعية، مع استخدام بعض أدوات التحليل الإحصائي المتعارف عليها، كالاتجاه الزمني العام لتطور الصادرات خلال فترة الدراسة (١٩٩١-٢٠٠٠)، ومتوسط الفترتين ومعدل النمو لقياس التغيرات التي طرأت علي الصادرات الزراعية وأهم الأسواق المستوردة لها خلال فترتي الدراسة (١٩٩١-٢٠٠٠).

بالإضافة لذلك تم تحليل البيانات المستقاة من الدراسة الميدانية واستخدام بعض التحليلات البسيطة كالنسب المئوية، ومعامل ارتباط الرتب لسبيرمان ،

وتحليل التباين، لقياس قوه العلاقة بين المتغيرات المختلفة التي تضمنتها الدراسة الميدانية.

وقامت الدراسة باستخدام أسلوب التحليل الوصفي في وضع إطار مقترح لبعض الأنماط الممكنة لتمويل الصادرات الزراعية مستقبلا ، مع الاستفادة من تجارب بعض الدول في مجال حوافز التصدير .